مقدمة:

لمحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية، أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة الأمن البيني، وبما أن هناك بعدا بشريا للتنمية المستدامة ملازمة للبعد البيني فقد أصبحت هذه الأجيال مسؤولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من اجل الأجيال القادمة. لذلك يجب الاهتمام بالبيئة واعتبارها اساس التنمية، حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس لأي نشاط زراعي أو اصطناعي ستكون له آثار مضرة بالتنمية بشكل عام على المدى الطويل.

إن مفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، فكان لابد من أيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات التنموية المطروحة. وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (**التنمية المستدامة**) وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our common future ونشر لأول مرة عام 1987.

بدأ مفهوم التنمية يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة، بالحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات من القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في انظمة (Ecosystems)، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظر لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها وأيضا اتساع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، حتى انها تصل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات من القرن الماضي بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت.

وقد استقر الرأي تدريجيا على أن السياسات التنموية التي تهدف إلى إنماء قابل للاستقرار يجب الا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان فحسب بل عليها أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغير والاستفادة منه مع توفر فرص تطوره وتنميته المساواة.

ان التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها. ان النمو ليس التنمية ومن الخطأ ان يستخدم المصطلحان على انهما بمعنى واحد، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كمًا ونوعًا، ومن ثم فهي لابد ان تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لأن عدم وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه. وبشكل عام فان التنمية تعني أن نكون منصفين لجيل المستقبل. فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثة او افضل منه، أو بعبارة أخرى، استجابة للحاجات الحاضرة ، من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.

وبذلك فان مفهوم التنمية المستدامة ليس له معنى واحد أو تعريف واحد ولكن هناك مفاهيم بديلة وضعها المفكرون لتسهيل التعامل مع مفهوم التنمية المستدامة، وهذه المفاهيم هي:

1. حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها المنفعة عبر الزمن.
2. حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها الاستهلاك عبر الزمن.
3. حالة التنمية المستدامة حالة تكون فيها أدارة الموارد بحيث تحافظ على فرص الإنتاج للمستقبل.
4. حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقض فيها خزين رأس المال الطبيعي عبر الزمن.
5. حالة التنمية المستدامة حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على الإنتاج المستدام من خدمات الموارد.
6. حالة التنمية المستدامة حالة يشيع أو يتحقق فيها الحد الأدنى من الشروط لاستقراريه النظام البيئي وتوافيه.

مفهوم التنمية المستدامة ومنشأ تعريفاتها:

ان التنمية المستدامة كمفهوم يعود قديما الى حد ما، أما كمصطلح فيعد حديث النشأة، وظهر مفهوم التنمية المستدامة إلى حيز الوجود في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم،

وبدأ يستأثر باهتمام علمي وفكري متجددين، حيث برز ذلك الاهتمام في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة والذي صدر عام 1981م تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة ووضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على أنها (**السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ في الحسبان قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة**) .

وقد كان لصدور التقرير النهائي عام 1987م من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية **برونتلاند** (وقد سميت اللجنة لاحقا باسمها)، والذي حمل عنوان (مستقبلنا المشترك) بمقام الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة (المتواصلة) والتي يُطلِق عليها بعض الاقتصاديون بالتنمية الخضراء لأنه ولأول مرة نلحظ دمجاً ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والاحتياجات البيئية في تعريف واحد تضمن عنصرين أساسيين هما **الحاجات** وتحديداً الحاجات الأساسية لفقراء العالم **والقيود** التي تفرضها حالة التكنلوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. وقد كانت الصيغة النهائية لتعريف التنمية المستدامة والواردة في تقرير اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة (لجنة برونتلاند) (**التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم**). وهو ما ينطوي على المشاركة والإنصاف بين الاجيال .

لاحقا عرفت منظمة الأغذية العالمية (الفاو) Food and Agriculture Organization (FAO) عام 1989م التنمية المستدامة على أنها:(**إدارة وحماية قاعدة لموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق الاستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية**).

كما عرّف مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والمسمى مؤتمر قمة الأرض والذي عقد بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م التنمية المستدامة بانها (**ضرورة انجاز حق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر لمستقبل**)، اي هي (التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الرئيسة التي تفرضها البيئة على

جهد التنمية، وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة، والالتزام في استخدام الموارد المتجددة، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات).

وقد حدد هذا المؤتمر عدد من المتطلبات الواجب توفيرها لتحقق أهداف التنمية المستدامة وفق التعريف الذي خرج به هذا المؤتمر، وهذه المتطلبات هي:

1. زيادة كفاءة استخدام مصادر الطاقة وتخفيض معدلات استهلاكها.
2. احلال الموارد الطبيعية المتجددة محل الموارد النافذة في المدخلات الصناعية.
3. اعادة تدوير مخرجات الصناعة من السلع الاستهلاكية والانتاجية والوسيطة.
4. استبدال المبيدات السامة بأخرى اقل سمية او غير سامة.
5. الزام القطاع الصناعي العالمي بإنتاج سلع اطول عمراً واكثر بقاءً.

ثم توالت بعد ذلك المؤتمرات والقمم العالمية بعد استشعار أهمية التنمية المستدامة، وكان من أهم هذه المؤتمرات هو مؤتمر نيويورك عام 2000م والذي يسمى مؤتمر الألفية الذي أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ التنمية المستدامة، وقد احتوت الأهداف الإنمائية للألفية على هدف يختص بالاستدامة البيئية، وتأكيده على ضرورة دمج مبادئ الاستدامة بالسياسات والبرامج التنموية للحكومات، مع تجنب الإسراف في استخدام الموارد واستهلاكها.

بعد عشرين عاما من "قمة الأرض" عام 1992م في ريو دي جانيرو، نتج عن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012م حول التنمية المستدامة في ريو (المعروف أيضًا باسم ريو +20) وثيقة تحتوي على خطوات واضحة وعملية لتنفيذ التنمية المستدامة. وقررت الدول الأعضاء في المؤتمر إطلاق برنامج لتحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التركيز على أجندة التنمية لما بعد عام 2015م. كما اعتمد المؤتمر مبادئ توجيهية مبتكرة بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية لتمويل الجهود المبذولة بشأن التنمية المستدامة. كما اتخذ المؤتمر قرارات أولية في عدد من المجالات الحياتية المختلفة، بما في ذلك الطاقة والأمن الغذائي والمحيطات والمدن.